

بنك الخليج – الكويت

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية لنهاية عام 2023

13 فبراير 2024

المشاركون:

السيد/ وليد مندني – الرئيس التنفيذي بالوكالة
السيد/ ديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين
السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة/ إيلينا سانشيز – إي إف جي هيرمس



إيلينا:

صباح الخير ومساء الخير على الجميع. أنا إيلينا سانشيز. أود بالنيابة عن إي إف جي هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج لنهاية عام 2023. ويسرني أن يكون معنا من خلال اللقاء السيد/ وليد مندني، الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين لبنك الخليج.

والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بأرباح نهاية عام 2023. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج لنهاية عام 2023، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي بالوكالة، السيد/ وليد مندني، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وجميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح الباب للأسئلة التي نتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. هذا، وسيوفر العرض التقديمي على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى ملاحظة أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة 11 من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حالة وجود أية أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ وليد مندني، وليد.

وليد:

شكراً، دلال. صباح الخير ومساء الخير على الجميع. لقد حقق البنك نتائجاً ممتازة خلال العام 2023 انعكس في النمو الكبير والمتواصل في صافي الربح. كما يخطو خطوات ثابتة نحو تحقيق أبرز أولوياته الاستراتيجية المرتكزة على مبادرات التحول الرقمي والهادفة إلى تعزيز تجربة العملاء والتسريع من عملية تطوير الأعمال ودعم الكفاءات التشغيلية، وذلك في إطار سعينا المستمر إلى تحقيق القيمة المستدامة لجميع الأطراف من مساهمين وعملاء على المدى الطويل.

وخلال العام، واصل الاقتصاد الكويتي إظهار الاستقرار على الرغم من التحديات التي تواجهها الأسواق العالمية والنظرة المستقبلية الاقتصادية غير المستقرة. وتشمل هذه التحديات ارتفاع مستويات التضخم، وتشديد السياسة النقدية، والنزاعات الجيوسياسية، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، حافظ الاقتصاد المحلي



على استقراره مدعوماً بأسعار النفط الجيدة وتسريع وتيرة ترسية مشروعات التنمية الحكومية والإصلاحات الاقتصادية التي ستدفع بدورها إلى تعافي النشاط الاقتصادي المحلي بشكل عام.

أما على صعيد البيئة الاقتصادية المحلية، فقد استمر بنك الكويت المركزي بتشديد سياسته النقدية وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ نسبياً مقارنة ببنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ومنذ بداية عام 2023، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم مرتين مما أسفر عنه زيادة بمقدار 75 نقطة أساس ليصل إلى 4.25%. وخلال العام، تراجع نمو محفظة القروض الائتمانية إلى 2.2% وفقاً لأحدث بيانات القطاع المصرفي المنشورة من قبل بنك الكويت المركزي مقارنة بإجمالي النمو الائتماني الذي بلغ 8.6% في العام السابق.

ومن أبرز الإنجازات التي حققها البنك خلال عام 2023 كان تطبيق المرحلة الأولى من النظام الجديد للخدمات المصرفية الأساسية. ويعد هذا الإنجاز نقلة نوعية في مسيرة التحول الرقمي للبنك التي من شأنها تحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل التعامل المصرفي للعملاء. كما يعتبر إطلاق هذا النظام الجديد تأكيداً على التزام بنك الخليج بتقديم خدمة أفضل لعملائه من خلال استخدام آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة.

ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى التي حققها البنك خلال العام هو إطلاق تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال المحدث والذي سيوفر للعملاء تجربة بنكية سلسة، وتقديم مزايا جديدة متطورة في مجال أمن المعلومات لحماية بيانات العملاء وعملياتهم المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، حصل بنك الخليج على كافة الموافقات الرقابية اللازمة لترخيص شركة الخليج كابيتال للاستثمار المعروفة باسم "Invest GB" لتباشر العمل رسمياً كشركة استثمارية مملوكة بالكامل للبنك تقدم الخدمات الاستشارية وإدارة الأصول كأنشطة مكملة لأعمال البنك الأساسية التي من شأنها تحسين العروض المقدمة للعملاء، تحديداً عملاء الخدمات المصرفية الخاصة وعملاء البنك من الشركات. ونحن نرى أن هذه الخدمات المكملة سوف تنعكس إيجابياً على بند الإيرادات من الرسوم والعمولات للبنك في المستقبل.

كما نجح بنك الخليج، خلال الربع الرابع من 2023، في إتمام عملية الاكتتاب في زيادة رأس المال بإجمالي 60 مليون د.ك حيث فاقت نسبة تغطية الاكتتاب الأسهم المطروحة بنحو 7 أضعاف، مما يعكس ثقة المساهمين في إمكانيات بنك الخليج. ومن المقرر استخدام العوائد الناتجة عن هذه الزيادة في تعزيز قاعدة رأس مال البنك ونسب رأس المال الرقابي وتمكين فرص النمو المستقبلية بما يتماشى مع إستراتيجية البنك طويلة المدى.

وبالانتقال إلى الصفحة 2، أود أن أخص لكم النتائج المالية في ستة نقاط أساسية:

أولاً، شهد صافي الربح نمواً بواقع 15.2% لعام 2023، ليصل إلى 71.2 مليون د.ك. مقارنة بمبلغ 61.8 مليون د.ك. في عام 2022.

ثانياً: ارتفعت ربحية السهم بنسبة 13.2% لتصل إلى 21 فلس وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن كل سهم بمقدار 12 فلس للسهم، بنسبة توزيع تبلغ 57.4%، بالإضافة إلى إصدار أسهم منحة



بمقدار 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة الذي سيعقد في مارس 2024.

ثالثاً: بلغ إجمالي القروض والسلف 5.5 مليار د.ك، أي زيادة وقدرها 68 مليون د.ك. أو 1.2% مقارنةً بنهاية عام 2022. وجاء هذا النمو من كل من قطاع الأفراد والشركات، ولكن كانت وتيرته أسرع في قطاع الأفراد.

رابعاً: حافظت محفظتنا على جودتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2% في نهاية عام 2023، مقابل تغطية قوية بلغت نسبتها 466% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

خامساً، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 15.8% كما في 31 ديسمبر 2023 بمصدة تبلغ 384 نقطة أساس أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ 12%، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 18.0% بمصدة تبلغ 402 نقطة أساس أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ 14%.

وسادساً، لا يزال البنك يحظى بتصنيف في المرتبة "A" من قبل كبرى وكالات التصنيف الائتماني. وفيما يلي سرداً لتصنيفات البنك الحالية:

- ◀ قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3"، مع تعديل النظرة المستقبلية إلى "إيجابية" من "مستقرة".
- ◀ كما قامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل في المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وتصنيف الجدوى المالية في المرتبة "bbb-".
- ◀ كما قامت وكالة كابيتال إنتلجنس بتثبيت التصنيف الائتماني للعمليات الأجنبية على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وبذلك، ساهم أداء البنك خلال العام بتعزيز قاعدته الأساسية. وبالتطلع إلى المستقبل، نحن في مركز متميز يمكننا من تحقيق عوائد مجزية ومستدامة لمساهميننا على المدى الطويل.

وبهذا، أترك المجال الآن إلى رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد شالينور، الذي سيزودنا بمزيد من التفاصيل عن البيانات المالية لنهاية عام 2023. ديفيد؟

ديفيد: شكراً، وليد.

بالانتقال إلى الصفحة 3، يمكننا مشاهدة التطور في صافي الربح من 61.8 مليون د.ك. إلى 71.2 مليون د.ك. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بشكل رئيسي من صافي إيرادات الفوائد بواقع 8.2 نتيجة النمو في الأصول والهوامش. كما كان هناك تحسناً بواقع 1.4 في إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة وكذلك من الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 1 مليون د.ك والذي تم مقابله جزئياً في الزيادة في المصروفات التشغيلية بمقدار 0.6، رغم ارتفاعها فقط بواقع 0.7% مقارنة بالعام السابق.



يمكنكم أيضاً مشاهدة التحسن في العائد على حقوق المساهمين بحوالي 0.6 ليصل إلى 9.6%.

وبالانتقال إلى الصفحة 4، لدينا المزيد من التفاصيل حول بيانات الدخل.

في السطر 1، نرى أن إيرادات الفوائد ارتفعت بمقدار 125.5 مليون د.ك. أو 51% في عام 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي نتيجة لقيام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم الذي تزامن مع نمو الأصول لدى البنك.

وفي السطر 2، نرى أن مصروفات الفوائد ارتفعت بمقدار 117.3 مليون د.ك. أو 115%. ولا يزال هناك ارتفاعاً في تكلفة الأموال إلا أننا نضن أننا اقتربنا من أعلى نقطة من الارتفاع.

وفي السطر 3، نرى أن صافي إيرادات الفوائد ارتفع بواقع 6% ليصل إلى 150.4، كما ارتفع خلال الربع الرابع بواقع 3% عند مقارنته بالربع الثالث، مما يمثل الربع الثالث على التوالي من الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد.

وفي السطر 4، ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بواقع 1 مليون د.ك. أو 2% بالمقارنة مع العام السابق، كما ازدادت خلال الربع الرابع بواقع 11% بالمقارنة مع الربع الثالث، وهذا هو الربع الثاني على التوالي من النمو في الإيرادات من غير الفوائد.

وفي السطر 5، نرى أن الإيرادات التشغيلية ازدادت بمقدار 9.2 أو 5%.

وفي السطر 6، ازدادت المصروفات التشغيلية بمقدار 0.6 مليون د.ك. أو 1% للعام 2023، في حين تحسن معدل التكلفة إلى الدخل بشكل ملحوظ خلال عام 2023 حيث انخفض بمقدار 2% ليصل إلى 45.6% من 47.6% في العام السابق. وعلاوة على ذلك، كانت نتائج عام 2023 ايجابية للغاية حيث فاق نمو الإيرادات التشغيلية نمو المصروفات التشغيلية بمقدار 4 نقاط مئوية.

وفي السطر 7، ارتفع الربح التشغيلي قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 8.6 مليون د.ك. أو 9%. وفي الواقع، يعتبر الربح التشغيلي الذي حققه البنك خلال الربع الرابع من العام البالغ 28.2 مليون د.ك. هو الأعلى منذ فترة ما قبل جائحة كورونا.

وفي السطر 8، نرى تكاليف الائتمان قد ارتفعت بمقدار 4.2 مليون د.ك. من 24.9 في عام 2022 إلى 29.2 في عام 2023. وبلغت تكلفة المخاطر 54 نقطة أساس هذا العام مقابل 47 نقطة أساس في العام الماضي. ويعزى هذا المستوى المنخفض من تكلفة المخاطر إلى الإدارة الحصيفة للمخاطر وجودة محفظة القروض لدينا والتي لا تزال تتمتع بالكثير من المرونة بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة.



وفي السطر 11، نرى أن صافي ربح البنك قد بلغ 71.2 مليون د.ك. للعام 2023 وهو أعلى ربح يحققه البنك تاريخياً منذ الأزمة المالية العالمية، ويعكس زيادة بنسبة 15.2% عند مقارنته بنفس الفترة من العام الماضي. وعند النظر إلى النسب في الأسفل من السطر 12 إلى السطر 16، نرى التحسن في العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، ونسبة التكلفة إلى الدخل، وصافي هامش الفائدة. أما بالنسبة لتكلفة المخاطر فقد ارتفعت 8 نقطة أساس فقط عن عام 2022 وبالتالي، لا تزال منخفضة للغاية.

وبالانتقال إلى الصفحة 5، نرى الميزانية العمومية.

في السطر 8، نرى أن القروض والسلف بلغت 5.2 مليار د.ك. كما في 31 ديسمبر 2023، حيث ازدادت بمقدار 1%. كما رأينا تباطؤاً ملحوظاً في نمو المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي في العام 2023، ولكننا نتوقع لها أن تتحسن في العام 2024.

وفي السطر 13، نرى أن إجمالي الأصول قد ازداد بمقدار 5% منذ العام الماضي ليصل إلى 7.2 مليار د.ك.

وفي السطرين 15 و16، نرى أن إجمالي الودائع البالغ 5.4 مليار د.ك. ارتفع بمقدار 346 مليون د.ك. أو 7% منذ العام الماضي. كما شهدنا تراجعاً في نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى 29.7% مقارنة بنسبة 35.2% في العام الماضي. ورأينا تراجعاً ملحوظاً في نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير في القطاع المصرفي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، ومع ذلك تمكّننا من المحافظة على حصتنا السوقية.

وفي السطر 17، قمنا بزيادة عمليات الاقتراض متوسطة الأجل بنسبة 15% مقارنة بالعام السابق مما أدى إلى المزيد من التنوع في محفظة التمويل لدينا والتحسين في المدة الإجمالية.

وبالانتقال إلى جودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2%، والموضحة في السطر 24، في نهاية ديسمبر 2023، حيث ارتفعت بشكل بسيط جداً عن نفس الفترة من العام الماضي عندما بلغت 1.1%. ولا يزال لدينا نسبة مرتفعة جداً من تغطية القروض غير المنتظمة تبلغ 466%، شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات.

وبالانتقال إلى الصفحة 6، ترون في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 31 ديسمبر 2023 بلغت المخصصات الإضافية لدى البنك 125 مليون د.ك. مما يمثل 40% من إجمالي المخصصات.

وبالاطلاع على الرسم البياني إلى اليمين أعلى الصفحة، ترون أن نسبة قروض المرحلة الأولى قد ارتفعت إلى 94.1%، بينما تراجع قروض المرحلة الثانية إلى 4.6%، وظلت قروض المرحلة الثالثة



كما هي عند 1.2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

أما الرسم البياني إلى اليمين أسفل الصفحة فيبين التطور التاريخي لنسب قروض المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة. ولا تزال قروض المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة منخفضة جداً وثابتة بالمقارنة مع الفترات السابقة، وهذه النتائج مطمئنة للغاية مع الأخذ بأوضاع ارتفاع أسعار الفائدة.

وبالانتقال إلى الصفحة 7، وإلى اليسار أعلى الصفحة، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 15.8% أي أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغة نسبته 12%.

وفي الأسفل إلى اليسار، بلغ معدل كفاية رأس المال لمصرفنا 18% أي أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغة نسبته 14%. وبالتالي، فإن النسبتين أعلى من نسبتي العام الماضي. وقد تعززت النسبتان بشكل ملحوظ في الربع الأخير من العام نتيجة لزيادة رأس المال من خلال طرح الاكتتاب بحقوق الأولوية وتضمن كامل أرباح العام في رأس المال (ناقصاً الخصومات المعمول بها).

أما الأصول المرجحة بالمخاطر، والموضحة في أعلى اليمين، فهي ثابتة تقريباً مقارنة بالعام السابق.

وإلى الأسفل في اليمين، بلغت نسبة الرفع المالي لمصرفنا 10.2% كما في 31 ديسمبر 2023 مقارنةً بنسبة 9.7% في العام السابق، وهي أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة 8، نرى نسب السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، نرى المتوسط المرحلي لنسبة تغطية السيولة اليومية والتي بلغت 271%، وعلى الجانب الأيمن، نرى نسبة صافي التمويل المستقر التي بلغت 109%. وتجدر الإشارة إلى أن النسبتين لا تزالان أعلى بشكل جيد من حدودهما الدنيا الرقابية البالغة 100%.

والآن، العودة إلى السيدة/ دلال لفقرة الأسئلة والأجوبة.

دلال: شكراً، سيد/ ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فإذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة للأسئلة. وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم الأسئلة.

(توقف)

والآن نستعرض الأسئلة.



دلال (س1): لدينا بعض الأسئلة حول هوامش الفائدة والتوجهات المستقبلية؟ ديفيد؟

ديفيد (ج1): في الربع الرابع من العام، استمرت الهوامش بالنمو، ولكن بوتيرة أبطأ من الربعين الثاني والثالث. أما بالنسبة لكامل العام 2023، فقد بلغ صافي هامش الفائدة 217 نقطة أساس مقارنة بالعام السابق والذي بلغ 210 نقطة أساس. وبالتالي، جاءت هذه الزيادة تماشياً مع التوقعات التي قدمناها في بداية العام .

وكما تعلمون، فإن العوامل المؤثرة على الهوامش معقدة بسبب وجود العديد من المتغيرات.

رأينا تزايد الضغط على تكلفة الأموال في الربع الرابع حيث شهد القطاع تراجعاً كبيراً في الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وبالأخص في النصف الثاني من العام: ففي النصف الأول من العام، شهد القطاع انخفاضاً في الحسابات الجارية وحسابات التوفير بمقدار 440 مليون دك أو 2.5% ولكنه انخفض في النصف الثاني من العام بمقدار 1.3 مليار دك، أي بنسبة 7.7%. وبالتالي، فإن هذا التراجع يسبب ضغطاً متزايداً على تكلفة الأموال لأنه يتعين على البنوك استبدالها بودائع ثابتة أكثر كلفة. ويأتي ذلك أيضاً في فترة مرحلية تحتاج فيه البنوك إلى التركيز على إدارة معدلاتها في نهاية السنة. ورغم محاولتنا الحفاظ على حصتنا في السوق من الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلا أن التراجع العام في حجم السوق قد أثر سلبياً على تكلفة الأموال لدينا.

نظن أن التوقعات حول المستويات المستقبلية لأسعار الفائدة قد خف تأثيرها الآن بحيث أصبح يتم تسعير الودائع الجديدة لأجل بسعر أقل من وقت سابق في العام 2023. ولهذا السبب، نرى أن تكلفة الأموال في الربع الرابع قد تقترب من ذروتها. وبالتالي، يمكننا أن نرى بداية انخفاض حدة الضغوطات على تكلفة الأموال خلال العام 2024 وهو شيء إيجابي.

وإضافة إلى ذلك، من غير المؤكد ما إذا كان سعر الخصم المحلي سينخفض أم لا في 2024، وفي حال انخفاضه لا يزال غير معروفاً ما هو مستوى التأثير على سعر الفائدة على الودائع المعمول به محلياً.

لذلك، من الصعب للغاية ، في هذه المرحلة ، تقديم بعض الإرشادات المستقبلية حول هوامش الربحية.

دلال (س2): لدينا بعض الأسئلة حول نمو القروض والشريحة التي يعزى إليها هذا النمو؟ ديفيد؟

ديفيد (ج2): إذا نظرنا أولاً إلى الربع الرابع، نرى أننا حققنا نمواً بلغ 40 مليون دك، وهو يمثل تعافياً جيداً بعد انخفاض النمو بمقدار 17 مليون دك في الربع الثالث. ولكامل العام، حققنا إجمالي نمو بنسبة 1.2% مع سيطرة قطاع الأفراد على هذا النمو، الأمر الذي حقق لنا عاماً آخر من المكاسب في حصتنا السوقية .

وبالنسبة للقطاع المصرفي، كان النمو بطيئاً خلال العام 2023 حيث بلغ فقط 2.2%، أي أقل بكثير من نسبة النمو التي بلغت 8.6% للعام 2022. وكما ذكرت في السابق، أعتقد بأن ارتفاع أسعار الفائدة أدى



إلى تقليص هذا النمو إلى جانب ضغوطات الأسواق الناتجة عن قوة النمو في العام 2022 .

وإذا نظرنا إلى النظام المصرفي في النصف الأول من العام، نجد أن نسبة النمو كانت صفراً في قطاع الأفراد و1.6% في قطاع الشركات. ومع ذلك، شهد قطاع الأفراد انتعاشاً متواصلاً في النصف الثاني من العام محققاً نمو بنسبة 1.5% خلال النصف الثاني من العام. ولذلك، فإننا نعتقد أن هذه إشارة جيدة للعام 2024 ونرى أن قطاع الأفراد سيستعيد عافيته بشكل كافٍ. ونحن نسعى لمواصلة تعزيز حصتنا في السوق مثلما فعلنا في العامين 2022 و2023. ولهذا، نرى أن التوجه في الأسواق في النصف الثاني مناسب لنا لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية للعام المقبل .

وبالنسبة لقطاع الشركات، نرى نمواً مقبولاً في الربع الأخير مع وجود مجموعة من المشاريع الهامة. كما نعتقد بأن السوق سيكون أكثر نشاطاً في العام 2024 مع ظهور مؤشرات إيجابية في حركة المشاريع محلياً .

ولذلك وبشكل عام، اعتقد اننا يجب أن نتوقع تحسناً في نمو في محفظة القروض خلال العام المقبل بما يتماشى أكثر مع متوسط النمو في القطاع المصرفي على المدى الطويل الذي يبدو أنه كان حول منتصف خانة الأحاد.

دلال: شكرا ديفيد.

دلال (س3): بالنسبة لجودة الأصول وتكلفة المخاطر، هل هناك استمرارية لمستويات العام 2023 في المستقبل؟

ديفيد (ج3): في عام 2023، بلغت تكاليف الائتمان 29 مليون د.ك. والتي انعكست في تكلفة مخاطر بلغت 54 نقطة أساس. وفي عام 2022، انخفضت التكلفة الائتمانية قليلاً حيث بلغت 25 مليون د.ك. مما يمثل تكلفة مخاطر تبلغ 47 نقطة أساس. وبالتالي، مر علينا عامان متتاليان كانت فيهما تكاليف الائتمان منخفضة للغاية مقارنةً بالسابق. وحتى العام الماضي على الأقل كانت أسعار الفائدة لدينا في مستويات مرتفعة، ولذلك، يسرني للغاية أن تكاليف الائتمان ظلت في هذا المستوى المنخفض مع الأخذ بأسعار الفائدة المرتفعة.

وفي الربع الأخير من العام، رأينا ارتفاعاً بسيطاً عن الربع الثالث في كل من المخصصات المحددة وصافي تكاليف الائتمان. والدافع الرئيسي لهذه الزيادة هو قطاع الأفراد فقد رأينا نمواً قوياً في هذا القطاع في السنوات الأخيرة مقارنة بقطاع الشركات. ولذلك، فمن المنطقي أن تتشكل قروض جديدة غير منتظمة في هذا القطاع. ولكن الجيد بالموضوع هو أن نسبة القروض الجديدة غير المنتظمة في قطاع الأفراد للعام 2023 كانت أقل بعض الشيء من العام 2022. وعندما ننظر أيضاً إلى فئة القروض المتأخرة السداد في قطاع الأفراد لكن التي لم تتعثر بعد، نرى بأنها تتشابه إلى حد كبير من عام لآخر، وهو أمر مشجع أيضاً .



وفي قطاع الشركات، لم نر سوى القليل جداً من القروض غير المنتظمة الجديدة في العام 2023 وقد حققنا عمليات استرداد لا بأس بها في النصف الأول .

وعندما ننظر إلى مؤشرات جودة الأصول فلا نزال نرى نسبة منخفضة جداً من قروض المرحلة الثانية، وهي تمثل 4.6% فقط من إجمالي المحفظة، وهي نسبة جيدة جداً مقارنةً بالبنوك الأخرى في القطاع، كما تعد دليلاً على سياسة البنك المتحفظة في منح القروض حيث لا تزال نسبة القروض غير المنتظمة لدينا منخفضة جداً عند 1.2% أي تقريباً كما كانت عليه قبل عام.

وبالتطلع إلى العام 2024، من وجهة نظري في هذه المرحلة، من المرجح أن ترتفع تكاليف الائتمان عما كانت عليه في العام 2023 وأتوقع للعام بأكمله أن تتراوح في نطاق 50-70 نقطة أساس. ومع ذلك، يمكننا في كثير من الأحيان، أن نرى تبايناً في هذه التكاليف من ربع لآخر بحسب متطلبات المخصصات المرتبطة على سبيل المثال بأجال القروض غير المنتظمة. كما يمكن أن تؤثر عمليات الاسترداد بشكل كبير على النتائج المالية المرحلية، ولكن مع ذلك وبالنسبة لكامل العام، نتوقع أن تظل التكاليف في نفس النطاق.

دلال: شكراً ديفيد، سوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

(توقف)

دلال (س4): وردنا سؤال حول المصروفات التشغيلية، وهل لدينا هدف متوسط الأجل لنسبة التكلفة إلى الدخل؟

ديفيد (ج4): كان إجمالي نمو التكلفة أقل من 1% مقارنةً بالعام الماضي وهذه نتيجة جيدة وتدل على أسلوبنا الحذر في ضبط التكاليف خلال العام 2023، فقد انخفضت تكاليف الموظفين بحوالي 1.7 مليون د.ك. وازدادت المصروفات الأخرى بحوالي المبلغ نفسه، حيث كان العامل الرئيسي للمصروفات الأخرى هو تكلفة تكنولوجيا المعلومات في إطار برنامج التحول الرقمي للبنك .

وبالنظر إلى نسبة التكلفة إلى الدخل، كان هناك تراجعاً ملموساً بنسبة 2% وهي تبلغ الآن 45.6% بانخفاض من 47.6% للعلم السابق. وفي الربع الأخير وحده، بلغت النسبة 43.8% وهي أدنى نسبة فصلية نشهدها في العامين السابقين، وبالتالي، هي نتيجة إيجابية للغاية .

لقد رأينا أيضاً تحسناً في نسبة نمو الدخل إلى نمو المصروفات، فنسبة نمو إجمالي الدخل تجاوزت نسبة نمو إجمالي التكلفة لتصل إلى 4% وقد حققت هذه النتيجة تعافياً قوياً بعد النسبة السلبية التي سُجلت للعام 2022 .



وبالتطلع إلى المستقبل، باشرنا بالفعل بخطة مناسبة للعمل على خفض نسبة التكلفة إلى الدخل مع مرور الوقت ونستهدف انخفاضاً أكبر في العام 2024 .

دلال: شكراً ديفيد.

دلال (س5): وردنا سؤال إضافي حول الإيرادات من الرسوم/ الإيرادات من غير الفوائد، كيف يمكننا تحسينها عن المستويات الحالية؟

ديفيد (ج5): لقد شهدنا تحسناً في الدخل من غير الفوائد في الربع الرابع. كان هذا هو الربع الثاني على التوالي من النمو الإيجابي. بالنسبة للعام بأكمله، ارتفعنا بنسبة 2% وهو ضعف النمو في المحفظة الائتمانية. ويمكننا أن نتوقع أن يستمر هذا النمو خاصة بالنظر إلى توقعاتنا الأكثر إيجابية بشأن نمو القروض للعام المقبل، لا سيما في المحفظة الائتمانية للشركات. ونركز على تحسين الدخل من غير الفوائد وتطوير المنتجات ومن المتوقع مساهمة عناصر التحول المستمر في ذلك.

دلال (س6): تلقينا سؤالاً ما إذا كان هناك أي تحديثات لقانون التمويل السكني؟

دلال (ج6): لقد مر حوالي عامين على أول إعلان لمشروع قانون الرهن العقاري للسكن الخاص في الكويت. لدينا ثقة متجددة بأن هذا القانون سيتم إقراره في نهاية المطاف كخيار بديل للتمويل من خلال البنوك المحلية. ونحن متفائلون بشأن هذا القانون المحتمل إقراره في الكويت وتأثيره الإيجابي على سوق الائتمان بشكل عام. كما نرى أنه يتماشى مع إستراتيجيتنا المرتكزة على قطاع الأفراد، ونحن في وضع جيد للاستفادة من هذه الفرصة في السوق.

دلال:

أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية المواضيع والأسئلة التي طرحت اليوم أثناء اللقاء. وأود الآن أن انتقل إلى الصفحة 10 للتحدث بمزيد من التفصيل عن بعض المؤشرات الهامة :

1. بالنسبة لنمو محفظة قروض البنك، لا تزال إستراتيجيتنا دون تغيير حيث نطمح بأن نحقق نمواً أسرع من نمو السوق. وقد تمكنا من تحقيق ذلك بالفعل حيث ازدادت محفظة قروض الأفراد لدينا بنسبة 2.5% مقارنةً بنمو النظام المصرفي البالغ 1.5%، الأمر الذي أكسبنا حصة سوقية إضافية. ونسعى خلال العام 2024 إلى النمو بشكل أكثر تماشياً مع متوسط النمو في القطاع المصرفي على المدى الطويل الذي يبدو أنه كان حول منتصف خانة الأحاد.

2. ذكرنا سابقاً أننا نتوقع انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل. وقد تحقق ذلك خلال العام، وهي في مستوى أقل من العام السابق، كما نتوقع استمرارية هذا الانخفاض.



3. أوضحنا في السابق أن تكلفة المخاطر قد تكون أقل من المستوى المتوقع لها البالغ 100 نقطة أساس. وقد تحقق ذلك بالفعل خلال العام 2023 لأن تكلفة المخاطر لدينا ظلت دون 100 نقطة أساس خلال الفترات المرحلية الثمانية الماضية، علماً أننا نواصل إدارة ميزانيتنا العامة بشكل استباقي لإبقاء تكلفة المخاطر ما بين 50-70 نقطة أساس .

4. وأخيراً، كان من المتوقع لنسبة القروض غير المنتظمة أن تظل دون 2%. وقد تمكّننا من تحقيق ذلك أيضاً حيث ظلت نسبة القروض غير المنتظمة لدينا تقارب 1% على مدى الفترات المرحلية السابقة. ونحن نحرص على إبقاء هذه النسبة دون 2% وفقاً للسياسة المتحفظة لدينا في إدارة المخاطر .

وبهذا، نختم لقاءنا لليوم.

إن كانت لديكم أي استفسارات أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم اليوم.

